السويط يسأل الروضان عن خطط «التجارة» لتحقيق الأمن الغذائي

الدوسري يقترح إعداد برنامج تدريبي لتأهيل الشباب على تأسيس شركات متخصصة في مجال صيد الأسماك

ناصر الدوسري

ناصر السويط

أعلن النائب ناصر الدوسري انه تقدم باقتراح برغبة بإعداد برنامج تدريب ميداني متكامل للشباب الكويتي وتأهيلهم لتاسيس شركات متخصصة في مجال صيد الأسماك واستزراعها، واستزراع المحاصيل الزراعية وتسويقها، وتربية الماشية وتسويق منتجاتها.

ونص الاقتراح على ما يأتي:

باتت قضية الأمن الغذائي وارتفاع أسعار السلع والموارد الغذائية من اهم التحديات التي تواجه الدول، وإيمانا بان مثل هذه القضية لا يمكن تجاوزها إلا بسواعد وطنية ومن خلال تضافر الجهات المعنية في الدولة لدعم الشباب الكويتي لتحمل مسؤولية هذه القضية وليساهم في رخاء ونماء هذا الوطن.

لذلك فإنني اتقدم باقتراح برغبة الآتي: تكليف برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة بالتنسيق قبل بدء البرنامج مع وزارة التجارة والصناعة والصندوق الوطني للزراعة والثروة السمكية، لتقديم الدعم والمساعدة للشباب المبادر للوصول إلى المنتج النهائي.

من جانبه أعلن النائب ثامر السويط عن توجيهه سؤالا برلمانيا إلى وزير التجارة والصناعة، وزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة خالد الروضان.

وتنص السؤال على الآتي: شهدت البلاد في نهاية شهر نوفمبر الحالي ازمة غذائية بعد تسرب انباء حول سلامة الأغذية المستوردة من مصر، إضافة الى أزمة نقص البصل وشحه ما زاد سعره بشكل لافت.

وطالب إفادته وتزويده بالآتي:

1 - ما المواد الغذائية المتعلقة بالأمن الغذائي في البلاد والموجودة في مخازن التجارة، وكم الكميات المتوافرة منها؟ وكم مدة الأيام التي يستطيع المخزون الغذائي تغطية الاحتياجات اليومية للمواطنين والمقيمين؟ يرجى تزويدي بالقائمة المعتمدة للمواد الغذائية ومن قررها ومنذ متى لم تجدد القائمة أو تعدل؟

2 - هل هناك تنسيق بين وزارة التجارة والبلدية والمالية بشأن الاستفادة من الأراضي الزراعية ومراقبة انتاجها؟ يرجى تزويدي بلجان التنسيق المشتركة إن وجدت وما عملها؟

3 - هل قامت وزارة التجارة بحظر مواد غذائية قادمة من جمهورية مصر العربية؟ يرجى تزويدي بقائمة الحظر ومتى بدأ ومتى انتهى؟ كما يرجى تزويدي بالمواد الغذائية كافة التي حظرتها الوزارة خلال السنوات الثلاث الماضية.

4 - ما صحة ما نشرته وسائل إعلام محلية عن وجود كمية من البصل المصري دخل إلى البلاد بتغيير بلد المنشأ "الهند"؟

-5 يرجى تزويدي بأسماء المنتجات الاستهلاكية كافة التي تستوردها البلاد من مصر؟

6 - ما خطط وزارة التجارة في تحقيق الأمن الغذائي؟ يرجى تزويدي بالدراسات إن وجدت والخطط التي توصلنا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات والمزروعات الغذائية.

7 - ما خطط الطوارئ في وزارة التجارة لمواجهة الأزمات الإقليمية المحتملة خلال الفترة المقبلة؟

8 - ما خطوط الاستيراد والطرق التي تعتمد عليها البلاد في الخضراوات والفواكه والمواد الغذائية؟

9 - ما الطرق المتبعة من قبل وزارة التجارة في فحص الأغذية سواء المستوردة أو المحلية قبل نفاذها إلى الأسواق؟ يرجى تزويدي بكافة البيانات.

قنصلنا لدى إسطنبول يولم على شرف الرئيس الغانم

الحضور في لقطة جماعية

اقام القنصل العام لدولة الكويت لدى إسطنبول محمد فهد المحمد مأدبة غداء على شرف رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم والوفد البرلماني المشارك في اجتماع المجلس التنفيذي الثاني للجمعية البرلمانية الآسيوية الذي تستضيفه مدينة إسطنبول التركية.

وحضر المأدبة النواب راكان النصف والدكتور عودة الرويعي والدكتور وليد الطبطبائي والدكتور خليل ابل وسفير دولة الكويت لدى أنقرة غسان الزواوي.

نائب رئيس «النواب الروماني»: الكويت تمتلك تجربة برلمانية رائدة في المنطقة

فالس خلال استقباله سفيرنا في رومانيا

اشاد نائب رئيس مجلس النواب الروماني بيتيرو غابيريل فالس بنتائج زيارته الرسمية ضمن وفد الجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي «ناتو» إلى الكويت الأسبوع الماضي.

وقال السفير الكويتي لدى رومانيا طلال الهاجري في تصريح لـ«كونا» عقب لقائه فالس إن المسؤول البرلماني ابدى إعجابه الكبير بالتطور الحضاري لدولة الكويت وتجربتها البرلمانية الرائدة في المنطقة مشيرا إلى انه أجرى سلسلة من اللقاءات المثمرة على صعيد تعزيز التعاون البرلماني بين البلدين الصديقين.

واضاف السفير الهاجري انه تم خلال اللقاء الاتفاق ايضا على ترتيب زيارة للجنة الصداقة البرلمانية الخاصة الكويتية الرومانية للاجتماع بنظرائهم من أجل دعم عمل الدبلوماسية الشعبية بين البلدين الصديقين.

وذكر انه نقل لفالس تحيات رئيس ونائب رئيس مجلس الأمة وتمنياتهما لرومانيا بالتقدم والازدهار والرخاء مشيرا إلى انه تم التاكيد خلال اللقاء على اهمية التعاون الاقتصادي بين البلدين وتعزيزه وتشجيع الاستثمارات المتبادلة.

كما أوضح السفير الهاجري أن لقاءه نائب رئيس البرلمان الروماني تطرق ايضا إلى دعم طلب الكويت لدى السلطات الرومانية المعنية تسهيل إجراءات منح المستثمرين ورجال الأعمال الكويتيين التأشيرة للدخول إلى رومانيا.

وفيما يتعلق بقضية اختفاء المواطن الكويتي محمد البغلي منذ اغسطس 2015 طالب السفير الكويتي نائب رئيس مجلس النواب الروماني بحث الأجهزة الرومانية المختصة على مضاعفة الجهود للكشف عن مصيره بالسرعة الممكنة معربا في الوقت نفسه عن تقدير الكويت المساعي الجدية الرومانية بهذا الخصوص.

هايف يسأل وزير الأوقاف عن صحة استثناء أحد المتقدمين لوظيفة الإمام أو الخطيب من اختبارات القبول

محمد هايف

أعلن النائب محمد هايف انه تقدم بسؤال برلماني إلى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير دولة لشؤون البلدية محمد الجبري عن صحة استثناء أحد من المتقدمين لوظيفة الإمام أو الخطيب في وزارة الأوقاف من الاختبارات المتعارف عليها والمقررة في الشروط الواجب توافرها لهذه الوظيفة.

ونص السؤال على ما يلي: نظرا لأهمية المساجد وما لها من دور هام في المجتمع الإسلامي، بوصفها المؤسسة الأولى في المجتمع التي تقوم بوظائف إيمانية وثقافية واجتماعية وتوجيهية عامة.

والإمام له دور بارز في تلك المنظومة حيث إن إمام المسجد ليس عمله الرئيسي، على الرغم من أهميته، أداء الصلاة فقط ، بل هو أحد الموجهين الرئيسين في بناء المجتمع المسلم، وتوجيهه سواء من خلال المنبر أو حلقات العلم ، والدروس والمنهجية .

وعلى هذا فإن إمام المسجد له أدوار ومهام متعددة ربته عليها الشريعة الإسلامية ليكون مشعلا من نور يضيء للمسلمين ولمن يريد النور دربهم في كل الأحوال والظروف، فينمي المجتمع ويطوره، بنشر العلم والمعرفة والأمن والأمان خصوصا دوره في ترسيخ مفاهيم ومبادئ الإسلام الصحيحة المبنية على الدليل من الكتاب والسنة وفهم سلف الأمة.

لذلك وجب على الوزارة التأكد من مدى كفاءة الأئمة لحمل تلك الرسالة والمسؤولية وحيث إنه يوجد شروط واختبارات تم وضعها من قبل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والتي يجب أن يجتازها الإمام لكي يتبوأ هذا المنصب الذي يتطلب مواصفات خاصة تليق بالمسؤوليات العظيمة في الأمة. على ضوء ما تقدم وحرصا منا على مكانة الإمام وكفاءته نوجه الأسئلة التالية:

1 - هل تم استثناء أحد من المتقدمين لوظيفة الإمام أو الخطيب في وزارة الأوقاف من الاختبارات المتعارف عليها والمقررة في الشروط الواجب توافرها لهذه الوظيفة ؟

2 - هل تم إعفاء المتقدمين لهذه الوظيفة من الشروط الواجب توافرها لشغل وظيفة الإمام والخطيب من ناحية الشهادة أو السن أو غير ذلك من الشروط المنصوص عليها في لائحة قبول الأئمة ؟

3 - إذا كانت الإجابة نعم على السؤالين السابقين يرجى تزويدنا بعدد وأسماء من تم استثناؤهم وأسباب ذلك ؟(ح ق)

الحويلة يقترح إنشاء لجنة وطنية لمعالجة الخلل في التركيبة السكانية وتكويت الوظائف

محمد الحويلة

أعلن النائب د. محمد الحويلة عن تقديمه اقتراحا بقانون في شأن إنشاء اللجنة الوطنية للتركيبة السكانية.

ونصت مواد الاقتراح بقانون على الآتي:

(مادة 1)ينشأ بموجب هذا القانون لجنة تسمى اللجنة الوطنية للتركيبة السكانية تتبع مجلس الوزراء وتكون لها الشخصية الاعتبارية، وتتمتع بالأهلية الكاملة للتصرف وبالاستقلال المالي والإداري.

(مادة 2)أهداف اللجنة واختصاصاتها: تهدف اللجنة الى دراسة وتقييم أوضاع التركيبة السكانية في الدولة، واقتراح الاستراتيجية السكانية، ووضع واعتماد السياسات والنظم السكانية المناسبة لتعزيز دور المواطن والمحافظة على الهوية الوطنية وتحقيق التوازن السكاني المنشود.

وللجنة في سبيل ذلك ممارسة الاختصاصات الآتية:

1 -اقتراح الاستراتيجية السكانية في الدولة وتحديد التوجه الاستراتيجي بشأنها، ورفعها الى مجلس الوزراء للاعتماد.

2 -جمع المعلومات والبيانات الخاصة بالتركيبة السكانية في الدولة من جميع الوزارات والجهات المعنية.

3 - إجراء البحوث والدراسات التحليلية لأوضاع التركيبة السكانية في الدولة، وتقييم تحدياتها، وتحديد تأثير تطبيق الخطط والسياسات والإجراءات المقترحة لمعالجتها على سائر القطاعات والمجالات.

4 -جمع التوصيات والمقترحات من الجهات المعنية بهدف وضع سياسات التركيبة السكانية على ضوء الاستراتيجية السكانية المعتمدة.

5 - وضع واعتماد السياسات والنظم والقرارات التي تتوافق مع الاستراتيجية السكانية، وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

6 - متابعة مدى قيام الجهات الحكومية المعنية بتنفيذ القوانين والسياسات والنظم والقرارات المتعلقة بالتركيبة السكانية بما فيها توطين القطاعات الإنتاجية المهمة وتوطين الوظائف، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بهذا الشأن.

7 - رفع التوصيات الى مجلس الوزراء بشأن المسائل المتعلقة بالتركيبة السكانية خصوصا في الحالات التي تستلزم اتخاذ إجراءات فورية.

-8 إنشاء قاعدة متكاملة من المعلومات والبيانات والبحوث والدراسات التحليلية المتعلقة بالتركيبة السكانية في القطاعات كافة لتكون مصدرا رئيسا في إعداد الخطط ورسم السياسات في الدولة.

9 - تقديم الدعم والمساندة اللازمة للجهات الحكومية لتنفيذ التشريعات والسياسات والنظم والقرارات المعتمدة في ضوء الاستراتيجية السكانية.

-10 تبادل المعلومات والخبرات مع الجهات المعنية في الوزارات والدوائر والهيئات والمؤسسات ومراكز البحوث بشأن الموضوعات ذات الصلة بالتركيبة السكانية.

11 - اقتراح التشريعات ذات صلة بالتركيبة السكانية وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية.

12 - وضع مؤشرات الأداء اللازمة للجهات الحكومية المعنية بتحديد مدى التزامها بتنفيذ ما تعتمده وتصدره اللجنة من سياسات ونظم وقرارات تتعلق بالتركيبة السكانية بما فيها سياسات توطين القطاعات الإنتاجية المهمة وتوطين الوظائف العامة والخاصة.

13 - وضع وتعديل وإلغاء الرسوم والغرامات المالية المناسبة على إجراءات ومخالفات السياسات والنظم والقرارات ذات الصلة بالتركيبة السكانية وتحديد الحسابات المصرفية التي تودع فيها مبالغ هذه الرسوم والغرامات بالتنسيق مع وزارة المالية.

وللجنة توجيه وزارة المالية بالصرف منها على البرامج السكانية التي تقوم بالإشراف على تنفيذها أو التي يمكن أن تقوم بتنفيذها أي جهات حكومية أخرى.

14 - وضع البرامج الخاصة بالتركيبة السكانية وفق ما تستدعيه الحاجة لذلك.

15 - عقد الاتفاقيات وإقامة الشراكات مع الجهات العامة والخاصة من أجل تحقيق أهدافه، واقتراح إنشاء المؤسسات والمراكز الداعمة والمساندة لأهداف المجلس واختصاصاته ورفعها الى مجلس الوزراء.

16 - تقديم تقرير سنوي الى مجلس الوزراء عن سير العمل في المجلس.

(مادة 3)تشكل اللجنة برئاسة وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، وعضوية كل من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، وزير الداخلية، وزير التجارة والصناعة، المجلس الأعلى للتخطيط.

(مادة 4)يكون للجنة أمانة عامة تتولى مباشرة الاختصاصات الآتية:

1 - متابعة تنفيذ ما تعتمده اللجنة من خطط وبرامج وسياسات وما يتخذه من قرارات وتوصيات ورفع تقارير بنتائج ذلك للرئيس.

2 - تقديم الدعم والمشورة والمساندة للجنة في كل ما يتعلق بسياسات التركيبة السكانية وما يتخذ بشأنها من قرارات أو توصيات أو إجراءات لاعتمادها وتنفيذها.

3 -الإشراف على إجراء البحوث والدراسات في شؤون التركيبة السكانية بما في ذلك تحديد وسائل ومعايير جمع البيانات من الجهات الاتحادية والمحلية وضمان توحيدها وتأكيد صحتها.

4 - الإشراف على آليات الاتصال والتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية لخدمة الأهداف الاستراتيجية لسياسات التركيبة السكانية.

5 - إعداد جدول ومحاضر أعمال اللجنة.

6 - اقتراح الهيكل التنظيمي للجنة واللوائح والنظم المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية والموارد البشرية اللازمة لتسيير أعمال الأمانة العامة، ورفعهما لرئاسة اللجنة لإصدارهما.

7 - الإشراف على جميع أعمال المجلس المالية والإدارية وفقا للوائح التنفيذية والنظم المالية والإدارية.

8 - الإشراف على إعداد مشروع ميزانية اللجنة وتنفيذها بعد اعتمادها، وإعداد الحساب الختامي ورفعه للرئيس.

(مادة 5)يرأس الأمانة العامة أمين عام بدرجة وكيل وزارة، ويعين بقرار من سمو رئيس مجلس الوزراء بناء على ترشيح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء باعتباره رئيس اللجنة.

ويتولى الأمين العام الإشراف على الأمانة العامة وإداراتها وموظفيها ومتابعة تنفيذ العمليات اليومية وأعمال الرقابة والتدقيق والتقييم وبرامج وخطط التطوير لرفع مستوى الأداء وضبط الجودة، ويجوز للأمين العام تفويض بعض اختصاصاته لأي من موظفي الأمانة العامة.

(مادة 6)يكون للجنة ميزانية مستقلة ملحقة بميزانية الدولة، وتتكون إيراداتها من المبالغ اللازمة لتحقيق الأهداف المنوطة بالمجلس والمعتمدة له من مجلس الوزراء.

ويكون الصرف من هذه الميزانية والرقابة عليها وفقا للأنظمة المطبقة.

(مادة 7)على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

وجاءت المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون على النحو الآتي:يشكل الخلل في التركيبة السكانية هاجسا متزايدا في المجتمع الكويتي ورغم كثيرة الحديث عن هذا الملف بالغ الأهمية إلا أن المشكلة لا تزال تراوح مكانها نظرا لتشتت المسؤولية عن هذا الملف بين وزارات وجهات ومؤسسات حكومية عدة من دون وجود جهة واحدة مسؤولة تستطيع أن تقدم الحلول العملية الواقعية وفق أرقام وبيانات واضحة وشفافة.

ماجد المطيري: آثار سلبية لتأخير التشكيل الحكومي وتعطيل لإنجاز القوانين

ماجد المطيري

استعجل النائب ماجد المطيري الإعلان عن التشكيل الحكومي، مشيرا إلى أن للتأخير آثارا سلبية وتعطيلا لجلسات مجلس الأمة بما يعطل إنجاز القوانين التي ترمي إلى إصلاح الاختلالات الموجودة في أكثر من قطاع حكومي.

وقال المطيري في تصريح صحافي إن الكويت ولادة والشعب يزخر بالكفاءات القادرة على العطاء وإحداث نقلة في منهجية العمل الوزاري، مستغربا عزوف بعض الكفاءات عن قبول المنصب الوزاري رغم أن الظرف الذي تمر به الكويت والوضع الإقليمي المتوتر يتطلب تكاتف أبناء الوطن.

وأكد أن السلطتين التشريعية والتنفيذية بكل بعضهما بعضا والمراقبة الحقة الهادفة إلى الإصلاح لا يجزع منها الوزير الذي جاء لخدمة البلد وإصلاح الاعوجاج.

استفسر عن آلية «الداخلية» لحل مشكلة الازدحام المروري

العتيبي يسأل الجراح عن عدد رخص القيادة للوافدين

خالد العتيبي

أعلن النائب خالد العتيبي عن توجيهه سؤالا برلمانيا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح جاء في مقدمته ما يأتي:

في نوفمبر 2014 صدر قرار وزير الداخلية أجرى من خلاله تعديلات على بعض احكام قانون المرور ولائحته التنفيذية على إصدار رخص القيادة التي تصرف لغير الكويتيين وربطها بمدة سريان الإقامة في البلاد، كما اشترط لمنحها ألا يقل الراتب الشهري عن ستمائة دينار كويتي، وأن يكون حاصلا على شهادة جامعية، بجانب حصر إصدار رخصة القيادة على بعض المهن المحددة، وعليه يرجى الإجابة عن السؤال الآتي:

1 - كم بلغ عدد رخص القيادة التي صدرت للوافدين بجميع انواعها منذ إصدار القرار في نوفمبر 2014 حتى تاريخه؟

2 - يرجى تزويدي بالحالات التي تم استثناؤها من هذا القرار وسبب الاستثناء سواء على صعيد (الراتب او المهن أو مدة الإقامة في البلاد أو المؤهل الجامعي) في الفترة نفسها؟

3 - ما إجراءات الوزارة التي اتخذتها للحد من زحمة السير التي تجتاح البلاد، وخططها تجاه الاقتراحات والتوصيات النيابية العديدة لمواجهة أزمة ازدحام الطرق؟ وما سبل الوزارة وبرامجها لحل المشكلة بشكل جذري وعلمي؟